التحضر والنمو الحضري في العراق

عهود جبار عبيره
جامعة بغداد - كلية التربية للبنات - قسم الخدمة الاجتماعية

الملخص
من بين أهم التغيرات الكبيرة التي اتسم بها العصر الحديث في العراق هي الزيادة في حجم السكان وتركيزهم في المناطق الحضرية. ويرجع سبب هذه التغيرات إلى حد كبير إلى أن معدلات الولادة تزيد على معدلات الوفاة، والهجرة من المناطق الحضرية إلى المناطق الحضرية. فعملية النمو الحضري هي الإطار العام الذي يمكن معالجة ظواهر الاستقطاب الحضري في دائرته، فالاستقطاب ينبع من نمو حضري غير متوازن، والاستقطاب هو مجموعة من الظواهر تنشأ في منطقة معينة تتمتع بمميزات جغرافية واقتصادية واجتماعية وإدارية بشكل يكسبها خاصتي الجذب والتأثير في المناطق المحيطة بها القابلة للاستقطاب بحيث تتجه إليها دائماً وينجم عن ذلك تأثيرات اجتماعية واقتصادية وجغرافية وإدارية في كل من مراكز الاستقطاب وفي المنطقة المستقطبة على حد سواء. هذه الموضوعات في عالم اليوم تشكل مجموعة من المشاهد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي نشاهدها في المجتمعات التي تمر بظروف الأزمة. وقد حاولنا في هذا البحث الموجز تسليط الضوء عليها ومن زوايا مختلفة، ومحاولة ربطها بالمتغيرات التي يشهدها المجتمع وهو يتعرض لأزمات متعاقبة.

Urbanization and urban growth in Iraq

Uhood Jabbar Ubairah
University of Baghdad - College of Education for Women – Social Work Dept.

Abstract
The development issue is considered as one of the most important matters of concern to governments, intellectuals and specialists in the contemporary world, especially in developing countries that are trying hard to move out of the afflicting underdevelopment domain to a brighter future and achieve the aspirations of those countries through organized planning which take advantage of available resources, whether material or humanitarian, in the best way possible.

The development process are taking place at multiple levels ranging from national to regional to local where the community is stimulated and excited for the cooperation, participation and preparation to perform planned change in the methods of thinking, acting and production.

المبحث الاول : الاطار المنهجي

أهمية البحث

يعد أجراء البحث عن عملية التحضر والنمو الحضري هاماً من عدة نواح. فالمعلومات المتعلقة بمستويات واتجاهات نمو السكان الحضر والريف تمكن القائمين بالتخطيط ورسم السياسات من تشخيص الأنماط المنتظمة وبالتالي فهم عملية التنمية على أفضل وجه. هذه البيانات ضرورية أيضاً بالنسبة لصناع القرار في مساعدتهم على توقع ظهور المشكلات المرتبطة حتماً بتحولات اجتماعية رئيسية مثل التحضر ونمو المدن كالازدحام والضوضاء وظهور العشوائيات الحضرية، والتهميش، وتعدد الولاءات الفرعية القائمة على أسس قبلية وطائفية وجهويه، والشعور بالعزلة والاغتراب فضلاً عن تلوث البيئة.

أهداف البحث

ان محاولة تسليط الضوء على ظاهرة التحضر والنمو الحضري في العراق يأتي بغية توضيح العوامل الديموغرافية المتمثلة بالنمو الطبيعي للسكان والهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية من أجل قياسها وتحديد اتجاهاتها وتياراتها والآثار المترتبة عليها. فحجم السكان وتركيبة العمري وتوزيعه الجغرافي وقدرة بيئته الطبيعية على دعم العدد الحالي والمستقبلي للسكان كلها عوامل تترك آثاراً محددة لخيارات الناس في المستقبل.

المبحث الثاني : الاطار المرجعي

التحضر والنمو الحضري في العراق:

تعد ظاهرة التحضر من أبرز الظواهر التي تشهدها المجتمعات الإنسانية منذ مطلع القرن التاسع عشر، وقد بلغت مداها في البلدان المتقدمة إلى الحد الذي وصلت فيه تلك المجتمعات إلى مستوى قريب من التشبع الحضري. وظهر ذلك بصورة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بعد أن بدأت المدن العملاقة في الظهور والازدهار.[١]

وكانت بواكير الدراسات في علم الاجتماع الحضري مطلع القرن العشرين، وأبرزها ما قام به عالم الاجتماع (تشارلز بوث) في بحثه عن الحياة والعمل لسكان مدينة لندن، فضلاً عن البحث الذي قامت به عالمة الاجتماع الألمانية (أدنا فيبر) عن نمو المدن في القرن التاسع عشر[٢]، كما أوضح عالم الاجتماع (لويس ويرث) بعض الخصائص المميزة للمجتمع الحضري في مقالته الشهيرة "الحضرية كأسلوب للحياة" الذي ذكر فيه أن المجتمع الحضري يتميز بالحجم الكبير والكثافة السكانية العالية، واللاتجانس الاجتماعي والمهني بين السكان، فضلاً عن سيطرة العلاقات الثانوية المصلحية والتعاقدية وظهور المنافسة بين الافراد.[٣]

ومما تجدر الاشارة اليه أنه لا يوجد في الوقت الحاضر اجماع تام بين العلماء حول تعريف معين للتحضر ولعل ذلك يعود الى الابعاد المختلفة لظاهرة التحضر.[٤]

وفي ضوء دراسة الباحث "لامبارد" ١٩٦٥، يمكن للمرء ان يفرق بين ثلاثة ابعاد لمفهوم التحضر، وهذه الابعاد هي : السلوكية، والهيكلية، والديموغرافية. ففيما يتعلق بالبعد الاول يمكن النظر الى المصطلح على انه ينطوي على مجمل الظواهر الاجتماعية المألوفة ذات الصلة بزيادة الثقافة، والانتشار والاستيعاب، وحتى الاندماج، على الرغم من أن هذا البعد ينطوي على اكثر من ذلك بكثير. ويرى "لامبارد" أن زيادة الثقافة هي عملية يتم بموجبها تعرف الافراد غير المتحضرين على نمط الحياة وميزاتها الاساسية، وأشكال التنظيم ونوعية الاعمال الفنية الثقافية المميزة للحياة في المدينة الى جانب المشاركة والاندماج في الحياة الحضرية وفقاً للمفاهيم والقيم ووجهات النظر السائدة فيها.

وعلى وفق هذا التعريف يبدو أن عملية التحضر تنطبق على الافراد غير المتحضرين سواء انتقلوا للعيش في المدن أو أستمروا في العيش في المناطق غير الحضرية ولكنهم تأثروا بالثقافة الحضرية.

أما التغييرات الهيكلية فأنها تشير الى التغيير في نمط ونوعية الانشطة اليومية التي تمارسها مجموعات كاملة من السكان، ومن ضمن التغيرات الهيكلية حركة الناس وانتقالهم من المجتمعات الزراعية الى المجتمعات غير الزراعية. ويبدو أن هذا المفهوم يظهر وجود علاقة مباشرة بين التنمية الاقتصادية والتحضر.[٥]

اما المفهوم الثالث لعملية التحضر فهو ديمغرافي.ووفق هذا المفهوم تعرف هوب الدرج(H. Eldridge 1956)، التحضر بانه عملية تركيز السكان التي تجري بطريقتين تضاعف مواقع التركيز والزيادة في حجم المراكز المنفردة، ونتيجة لهاتين العمليتين، تزداد نسبة السكان القاطنين في المراكز الحضرية.[٦]

واذا كان التحضر كظاهرة سكانية (ديموغرافية) تسعى الى تامين أوفر عدد من السكان في بيئة ما، فأنها كظاهرة تنظيمية (اجتماعية) لابد أن تكون مبنية على التوازن أو التوافق مع:

١- الدافع أو الغاية من ذلك التجمع أو التركز السكاني.

٢- الظروف البيئية في المكان أو الوسط الحضري.

أن عدم توافر هذه التوازنات ربما يجعل العلاقة الاساسية بين (التحضر والحضرية أو بين الانسان والمكان أو بين التكتل والتنظيم) علاقة مختلة وغير سليمة. ذلك أن البناء الفيزيقي والاجتماعي لذلك الوسط الحضري سيكون بناءاً معتلاً، تغلب عليه حالة من اللاتناغم الحضري، وتصبح الحضرية في حد ذاتها مشكلة بحاجة الى علاج. فالمدينة هي التي تصنع سكانها، كما أن الانسان هو الذي يصنع المدينة.[٧]

وفي اطار ما تقدم يمكن القول أن التحضر يمثل حالة من التكيف للوجود الحضري في المدينة والتكامل مع حياتها الجديدة، وهو تغير في طبيعة البناء الاجتماعي من الطابع التقليدي او الريفي الى الحضري، وتغير الوظيفة والنشاط من العمل الزراعي الى العمل الصناعي.[٨]

وفي العراق تظهر المعطيات الديمغرافية ان ظاهرة التحضر تعد من اهم الظواهر التي شهدها المجتمع العراقي في النصف الثاني من القرن العشرين، والتي اتسمت بهجرة كبيرة الى المدن الرئيسية لاسيما مدينة بغداد.[٩]

ان هذه التغيرات تعود بشكل اساس الى عاملين هما:

١- الزيادة الطبيعية للسكان: يعد نمو السكان مؤشراً على النمو الحضري الذي يتم عن طريق الزيادة الطبيعية للسكان، وقد شهد العراق زيادة سكانية ملحوظة بعد الحرب العالمية الثانية، لاسيما من تحسن الوضع الاقتصادي بعد تدفق عائدات النفط والتقدم في المستويات الصحية والتعليمية.

وبسبب عوامل الطرد الريفي (الفقر والاقطاع والتخلف) وعوامل الجذب الحضري للمدينة، وتركز الصناعات والخدمات فيها، أتسم المشهد الحضري بتضخم وتسارع لم يشهده المجتمع من قبل. فقد ازداد عدد سكان العراق من (٦,٢٩٨,٩٧٦) مليون نسمة عام ١٩٥٧، الى (٨,٠٤٧,٤١٥) مليون نسمة عام ١٩٦٥ ثم الى (١١,١٧٤,٢٥٣) مليون نسمة عام ١٩٧٧ والى (١٦,٣) مليون نسمة عام ١٩٨٧، ليبلغ حوالي (٢٢) مليون نسمة عام ١٩٩٧.[١٠]

هذه الزيادة السكانية المطلقة هي نتيجة طبيعية لارتفاع معدل النمو السكاني والذي حافظ على وتيرته العالية ٣,١% خلال عقد السبيعينات والثمانينات من القرن الماضي مع وجود رغبة ملحة من قبل الحكومة آنذاك باتجاه زيادته عبر تبني

مجموعة من البرامج والإجراءات الهادفة إلى زيادة الإنجاب من خلال تقديم الامتيازات المادية والمعنوية، كالتشجيع على الزواج المبكر، وزيادة مخصصات أسر العاملين في أجهزة الدولة والتي لديها أربعة أطفال فأكثر ومنح الأم الموظفة التي تلد توأم بإجازة أمومة لمدة سنة براتب تام.(١١)

إن ما شهده العراق في تلك المدة من نمو حضري سريع قد صاحب عمليات التركز الواضح للاستثمار في الصناعة والتنمية الصناعية بالمدن الرئيسية ولاسيما مدينة بغداد، وهي ظاهرة تركت آثارها على مستوى التريف في المدينة العراقية التي ارتسمت ملامحها بشكل واضح خلال العقود الأخيرة، بعدما شهدت المدن العراقية هجرات متعاقبة من المناطق الريفية لتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي. وترتب على ذلك توسع تلك المدن بشكل سريع ولاسيما بعد ارتفاع معدل إنتاج النفط وكثرة عائداته.(١٢)

لقد انعكست مجمل هذه التغيرات على مستوى المدينة العراقية على البنية الاجتماعية للمدينة، فلم يعد سكان المدن الاصليون ولا سيما في المدن الكبيرة، وحدهم الذين يمارسون المهن والوظائف والنشاطات التجارية والصناعية وأنما اصبحت تمارس ايضاً من قبل المهاجرين الريفيين الذين تمكن البعض منهم أن يتكيف مع النمط الحضري، وقد انعكس ذلك على مستويات الخدمات والتشغيل والبطالة الى جانب المتغيرات الثقافية.

وليس ثمة شك في أن النمو الحضري الذي يمكن حسابه من خلال المؤشرات السكانية والمتمثل بزيادة نمو السكان الحضري بطريقة عشوائية وغير مخططة قد أنعكس سلباً على مجمل الحياة الحضرية بوصفها أسلوب أو نمط للحياة. (١٣)

وعلى الرغم من انخفاض أقيام المؤشرات الديموغرافية بعد عام ٢٠٠٣، الا أن معدل النمو السكاني في العراق حافظ على وتيرته، ويتوقع له المحافظة على نسبة نمو (٣%) على المدى المتوسط والطويل الاجل معززاً بارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات من خلال التوسع في تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية، الا انه في الوقت نفسه يعد هذا المعدل سبباً في تأخر دخول العراق منطقة الهبة الديموغرافية.(١٤)

٢- الهجرة الريفية الحضرية:

تعد هجرة الريفيين الى المدن ظاهرة قديمة، وان اتضحت معالمها في البلدان الاوربية بعد الثورة الصناعية، الا انها لم تبرز بوضوح في البلدان النامية الا في منتصف القرن العشرين، وادى تضخمها الى مشكلات عدة باتت تشكو منها المدن لاسيما الكبيرة منها. إذ تعد الهجرة الى المدينة من اعقد المشكلات التي صاحبت عمليات التحول المجتمعي في العقود الاخيرة.

وتتخذ الحواضر والارياف من المشكلة موقفين متعارضين، الاولى تشكو من توافد سكان الارياف المتواصل اليها، إذ تتعرض المدن الى عمليات أختناق بكتل بشرية باتت تشكل عبئاً ثقيلاً على مجمل الاوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. بينما تجد الثانية فيها المنفذ الرئيسي للتخفيف من الازمات الحادة التي تعانيها. (١٥)

لقد ادى التفاوت الشديد في مستويات المعيشة في الريف والحضر، والفقر وانعدام فرص العمل المنتجة في الريف، الى نزوح اعداد كبيرة من الريفيين الى المناطق الحضرية بحثاً عن فرص عمل أفضل، والاستمتاع بحياة المدينة ذات الخدمات الاكثر تقدماً، ولاسيما في العواصم، التي تتوفر فيها الخدمات والجامعات والحدائق والمصانع.

الا أن ظروف الانتقال غير المنظم ونمو العشوائيات الحضرية وجيوب الفقر ادت الى أن تنمو المناطق الحضرية الحديثة جنباً الى جنب مع الاحياء الفقيرة القليلة الخدمة والمكتظة بالسكان. إذ تعاني معظم مدن هذه المجتمعات ازمة شديدة في الإسكان، وارتفاع الإيجارات التي أصبحت غير متاحة للأسر المتوسطة، ويقدر البنك الدولي نسبة الأسر في هذه المجتمعات غير القادرة على ذلك بحوالي(٦٥,٣٥%).(١٦)

لقد اهتم المختصون بالدراسات الحضرية أهتماماً كبيراً بمظاهر الهجرة الريفية إلى المدن ولاسيما المناطق المتريفة في المدينة من اجل التعرف على الآثار التي يخلفها المهاجرون الريفيون في بناء المدينة، وما تخلفه المدينة من اثار في شخصياتهم، لاسيما وان المدينة تتشكل من البيئات غير المتجانسة في ظواهرها الاجتماعية(١٧)، بينما يحمل المهاجرون الريفيون انماطاً للحياة التقليدية غير تلك التي يواجهونها في حياتهم الجديدة في المدينة، لذلك نجد ترابطاً بين المهاجرين نتيجة تركزهم في منطقة ما من مناطق المدينة، نظراً لتقارب خصائصهم الثقافية وتعرف هذه المناطق بمناطق التريف في المدينة أو المجتمع الهامشي.(١٨)

ويرى عالم الاجتماع (لويس ويرث) أن سكان المناطق العشوائية الحضرية يختلفون الى حد ما في انماطهم السلوكية عن سلوك سكان المدينة الحضرية، وقد ارجع (ويرث) ذلك الى طبيعة مكونات البيئة التي يعيشون فيها، والتي تجعلهم لا يهتمون بمكونات البيئة التي تعايشوا معها تأثيراً وتأثراً بالقدر الذي انعكس على سلوكهم الاجتماعي حتى يتحقق لهم التكيف الاجتماعي في المجتمع الذي يعيشون فيه.

كما اكد على ان البيئة الاجتماعية لهذه المناطق تزخر بالعديد من المواقف الاجتماعية وانماط السلوك التي تميز حياتهم الحضرية، والتي تعرف بالاسلوب الحضري للحياة. ويرى (ويرث) ان الحضرية طريقة أو اسلوب للحياة يعكسه واقع البناء والتنظيم الاجتماعي القائم، وهذا الضرب يتشكل من الانعكاسات التداخلية لمتغيرات ثلاث هي: الحجم Size، الكثافة Density، اللاتجانس Heterogeneous (المهني والاجتماعي) (١٩).

وفي العراق كما هو الحال في الكثير من مناطق العالم النامي أصبح السكن العشوائي غير الرسمي (بوضع اليد) مرتبطاً بشكل وثيق بالفقر والحرمان من الخدمات الاساسية والدخل المنتظم. وتؤكد العديد من الادبيات الدولية من خلال

المعطيات الميدانية الى ان فقر الدخل والقدرات تشكل السمات الاساسية لمناطق السكن العشوائي وغير الرسمي في المدينة.[٢٠]

وفي ضوء بعض التعريفات، ترتبط تلك المناطق بمجموعات من السكان تتسم أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بالهشاشة (Vulnerability)، مثال ذلك المهاجرون الجدد والنازحون والافراد المهمشون في قوة العمل.

ان هذه المناطق توفر بيئة تتسم بالاقصاء والتهميش الاجتماعي لاسيما في المدن الكبيرة، على الرغم من ان الدولة قبل عام ٢٠٠٣ حاولت ايجاد أطار قانوني لحماية البيئة الأ ان ذلك الاطار ظل بعيداً عن ظواهر الواقع ومشكلاته.

أن استمرار هذه الهشاشة مدة طويلة ترك اثاراً بنيوية على السكن ومحيطه، ومع مرور الوقت تشكلت المدن المجزأة (Divided Cities)، في المناطق الحضرية. مما زاد من حجم الانفصام الاجتماعي والمكاني والسكني عبر الزمن.[٢١]

هذه الاحياء والمستوطنات البشرية الهامشية أو العشوائية تتركز في أطراف المدينة (احزمة الفقر) أو مركز المدينة (جيوب الفقر) وهي بطبيعتها احياء فقيرة تعاني من نقص فادح في الخدمات والمرافق، وتتسم بخصائص ايكولوجية وعمرانية ميزتها عن الاحياء الحضرية في المدينة التي قامت على اساس التخطيط والتنظيم. إذ وجد بعض الباحثين ان هذه الاحياء المتخلفة والفقيرة تميزت بكثافة سكانية كبيرة فضلاً عن طرازها العمراني القديم وهي تفتقر الى توافر بيئة دائمة الصيانة، وتتميز مساكنها بضعف الخدمات الأساسية، منها رداءة وعدم توفر الإنارة الكافية والتهوية الصحية، فضلاً عن المعاناة الشديدة الناجمة عن نقص الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من المرافق.[٢٢]

إن مجمل هذه الاوضاع اسهمت اسهاماً مباشراً وغير مباشر في تعميق حالة الانفصام داخل المجتمع وانقسامه الى اجزاء منعزلة تتعايش فيما بينها بصعوبة بالغة مما اوجد مناخاً يسهم في بلورة بعض مظاهر السلوك الانحرافي المنظم بسبب التوزيع غير العادل لثمار النمو والذي نتج عنه أشكال عديدة من التفاوتات:

١- تفاوت واضح داخل المناطق الحضرية، دوائر (ولكن ليست مغلقة) عليا وسفلى في احياء راقية وشعبية، خلقت منها عوالم خاصة متميزة عن بعضها لا يجمعها نسيج مشترك، تتبلور رؤى مشتركة أو افعال اجتماعية مدنية موحدة.

٢- تفاوت بين الريف والحضر في مستويات الدخل والخدمات بأشكالها المختلفة. وهنا يلاحظ ان الاشكالية الحقيقية التي تواجه الجهد التنموي هو قاع المدينة بعد ان كان الريف متخلف عنها قبل عقود مضت.

٣- تباين شديد بين المجتمعات المحلية على صعيد المحافظات والمناطق، وقد برزت تلك التفاوتات جلياً في مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية حيث تتباعد عن بعضها في مدى يتراوح بين ادنى واقصى المستويات.[٢٣] وفي اطار ما تقدم يمكن القول ان الظروف والتحديات الصعبة التي مر بها العراق خلال العقود الثلاثة الاخيرة من حروب وحصار واحتلال، قد ترك اثاراً خطيرة على بنية المدينة ووظائفها بسبب التكدس الكبير للسكان الريفيين في المدن لا سيما الكبيرة، وهو ما نجده في المدن التي تعاني من تحديات كبيرة على مستوى الخدمات والمشكلات الاجتماعية ابرزها مشكلات السكن والبطالة وارتفاع الإيجارات والتلوث البيئي وغيرها، وهذا يطرح بدوره قضايا على درجة عالية من الخطورة عن مستقبل التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في العراق بصورة عامة ومدينة بغداد بصورة خاصة.

ان كل افعال البشر التي تجري في مضمار حياتهم الاجتماعية هي جزء لا يتجزأ عن ثقافتهم المجتمعية[٢٤]، فالطبيعة لا تحدد نماذج الحياة البشرية بمفردها في المجال الاقتصادي او غيره من المجالات بل ان الثقافة في سماتها المرتبطة بالعوامل الاخرى غير الجغرافية لها دور كبير في تنظيم وتوجيه اساليب العمل وتحديد النتائج التي تتمخض عنها[٢٥].

فالصعوبة في تعيين اسباب التنمية ترجع قبل كل شيء الى ان التنمية يمكن قياسها، لانها كمية في حين ان الظاهرات التي تبلورها هي في جوهرها ظاهرات كيفية. فالذي يتغير انما هم الناس الذين يتغيرون في اساليب تفكيرهم وفي اساليب عملهم[٢٦] ومن ثمَّ مستوى الكفاءة والرشد على مستوى التنظيم لا تتحدد تبعاً لطاقته الفسيولوجية وإنما تتحدد تبعاً لطاقته الاجتماعية، إذ انهم يسلكون في العمل أو حين يجابهون الادارة وسياساتها كافراد، وإنما يسلكون باعتبارهم أعضاء في جماعات[٢٧]، يتحدد سلوكهم التنظيمي وفقاً للضغوط الجماعية الناشئة من التقاليد والعرف التي تؤمن بها الجماعة وتفرضها على أعضائها[٢٨].

وكثيراً ما يميل- المواطن.. القائد المحلي- إلى التحرر من الولاءات التقليدية، ومنها الولاء للطائفة والجماعة، غير أن البنى والتنظيمات والمؤسسات تعمل على عرقلة تحرّره، من ذلك أن يصر النظام العام والثقافة السائدان على التعامل مع المواطن على أنه عضو في جماعة وطائفة أكثر مما يصرّان على اعتباره مواطناً بالدرجة الأولى ومساوياً للآخر في مختلف الواجبات والحقوق[٢٩].

ان الهجرة الريفية إلى المدن أدت إلى تراجع مضمون التحضر على المدى الطويل وتدهوره لصالح قيم وثقافة الريف، بعد ان فقدت المدن آلياتها الكفيلة بصهر مختلف الثقافات الريفية في بوتقتها... وبينما كان المهاجر الريفي ينبهر بالمدينة وأنوارها وعاداتها ورهبتها وغربتها قبل ثلاثة أو أربعة عقود فإن خلفه المعاصر يحس في المدينة أنه وصل إلى "بيته" عندما يجد فيها أقرباءه وعاداته ولهجته ورموزه وحتى أغانيه المفضلة. وحوّلت الهجرة الريفية الكثيفة أجزاء مهمة من المدينة إلى مناطق ريفية[٣٠]، يتفوق فيه المجتمع القبلي ويزداد قوة على حساب الدولة التي تصبح ضعيفة ومنقسمة بسبب تعارض وتضاد المصالح بين الجماعات المتنوعة وهوياتها المختلفة فيما أدى الى كسر وصراع وظيفي في المجتمع المؤسساتي مما يسبب ولاءً منقسماً، يتخذ من التضامن الآلي مسلكاً، بخلاف التضامن العضوي السائد في المجتمعات المعاصرة.

ان واقع المجتمع المحلي في العراق الجديد، ذو ابعاد يتجلى طابعها باثر رجعي من شأنه، تعزيز وتوطيد التوجه العشائري المسيس، ظاهره المعلن الولاء الاجتماعي (الوطني)، وباطنه المقفل على العشيرة والتناغم الطائفي.. الاثني.. القومي.[٣١]

يفرض واقعاً يبرز فيه الدور المؤثر للقائد (المحلي- الريفي)، من سيطرة النمط المنتشر من الخدمات، الى عدم وجود نموذج تخطيطي لها نظراً لتداخل المستويات المحلية مع الإقليمية والوطنية، ومزيد من شيوع العشوائيات وفقدان السيطرة والتحكم في النمو العمراني.(٣٢)

ان التشبث بالهوية- الهويات (المقفلة)، يفرض واقعاً وانماطاً دخيلة على التنمية، وخلل في ابراز التركيب الاجتماعي والاقتصادي والعقائدي ضمن منظومة التنمية العمرانية الشاملة المتكاملة.

لقد نتج عن الجذر الاثني الثانوي، نتيجة الهجرة وما ترتب عنها، من قبيل ترييف المدينة، انبعاث اضافي كامن للتوحد المحلي، وبالتالي الشعور المحلي، فأدى الى تغيرات في ديناميات صناعة المكان ووسيلة للتعبئة الاجتماعية الموصدة تجاه (الاخر)، بما يترتب عليه من ايجاد تكافلية تشكل طبيعة البنية والعلاقات الاجتماعية في المجتمع المحلي.

الهوامش

(١) د. عبد الله يوسف أبو عياش، التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٣، ص١٢٣.

(٢) د. محجوب عطية الفائدي، علم الاجتماع الحضري، المكتب الوطني للبحث والتطوير، ليبيا، ٢٠٠٤، ص٨١.

(3) Wirth L. Urbanism as Away Of Life, American Journal of Sociology, 1938, Vol, 44, P.19.

(٤) د. عبد المنعم شوقي، علم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٥٦، ص٢٢.

(5) Adnan Y. Mustafa, Women and Development in an urban Context, A/study of Women Migrants in Mosul City, (IRAQ), Hull University, UK, 1990,P.75.

(6) Eldridge H. "The Process of UrbaniZation" Social Force, 1956, Vol. 20. No. 30.

(٧) د. كامل جاسم المراياتي، مقدمة في علم التبيؤ البشري، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٨، ص٢٠٥.

(٨) د. مجيد حميد عارف، انثروبولوجيا التنمية الحضرية، مطابع التعليم العالي، الموصل، ١٩٩٢، ص١٢١.

(٩) المصدر السابق نفسه، ص١٥.

(١٠) عبد علي سلمان عبد الله المالكي، السكان والتنمية في العراق، دراسة للعلاقة المتبادلة بين المتغيرات الديموغرافية والتنمية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص١٣٢.

(١١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠- ٢٠١٤، بغداد، كانون الأول ٢٠٠٩، ص٣٤.

(١٢) مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، السياسات السكانية في الوطن العربي، عمان، ١٩٩٢، ص١٢٩.

(١٣) د. فهيمة كريم رزيج المشهداني، التصنيع والجريمة، دراسة ميدانية في مدينة بغداد، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، قسم البحوث والدراسات، ١٩٩٤، ص٨١.

(١٤) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، مصدر سابق، ص٣٤.

(١٥) ـ فضل الله عبد اللطيف واخرون، التوافد الى المدينة: غزو أم هجرة، من اوراق العمل والبحوث المقدمة الى المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية، مدينة الرباط، المملكة المغربية، يونيو ١٩٧٧، منشور في كتاب الهجرة من الريف الى المدن في الوطن العربي، المعهد العربي لانماء المدن، ١٩٨٦، ص٧٧.

(١٦) مشكلات المستوطنات البشرية العالمية والعربية، من اوراق مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، منشورات في كتاب الهجرة من الريف الى المدن في الوطن العربي، مصدر سابق، ص٩٠.

(١٧) د. احمد كمال وآخرون، علم الاجتماع الحضري.. دراسة بنائية وظيفية للمجتمع الحضري، دار الأسيل للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص٩٨-٩٩.

(١٨) المصدر السابق نفسه، ص٩٩.

(١٩) مركز دراسات المستقبل، البنية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق العشوائية، دراسة ميدانية لبعض المناطق العشوائية في محافظة اسيوط، جامعة اسيوط، ١٩٩٨، ص٣٤-٤٤.

(٢٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، المستوطنات الحضرية والفقر، نيويورك، ١٩٩٩، ص١٨-١٩.

(٢١) المصدر السابق نفسه، ص٩١.

(22) Edwin S. Mills. The Importance of Large Urban Areas – and Governmets Role in Fostering Them, Oxford University Press, 2000, P.71.

(٢٣) د. امال شلاش، احتياجات مؤسسات المجتمع المدني في العراق، مجلة دراسات اجتماعية، العدد٣٦، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠، ص٩-١٠.

(٢٤) د. قيس النوري، الانثروبولوجيا الاقتصادية، مطبعة التعليم العالي، جامعة الموصل، (د.ت)، ص١١.

(٢٥) المصدر السابق نفسه، ص٨٢.

(٢٦) ريمون آرون، المجتمع الصناعي، ترجمة: فكتور باسيل، منشورات عويدات، الطبعة الاولى،، بيروت- لبنان، (د.ت)، ص١٤٨.
(٢٧) د. على السلمى، نظريات التنظيم، المنظمة، العربية للعلوم الادارية، جامعة الدول العربية، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٧٠، ص٢١.
(٢٨) المصدر السابق نفسه، ص٢٢.
(٢٩) د. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر بحث في تغيّر الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٦٤.
(٣٠) المصدر السابق نفسه، ص١٦٨.
(٣١) أ.د. صبيح علي الجلبي، أنثروبولوجيا الحكومات المحلية، مجلة دراسات اجتماعية- بيت الحكمة، العدد ٢٢، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٠، ص١٠٥.
(٣٢) د. احمد كمال عفيفي، التنمية والتحولات العمرانية في المراكز الحضرية، مجلة دراسات اجتماعية، العدد ١٦، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٧٥.

المصادر والمراجع

أولاً- المصادر العربية

١- ابو عياش، د. عبد الله يوسف، التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٣.
٢- ارون، ريمون، المجتمع الصناعي، ترجمة: فكتور باسيل، منشورات عويدات، الطبعة الاولى، بيروت- لبنان، د.ت.
٣- بركات، د. حليم، المجتمع العربي المعاصر: بحث في تغير الاحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، ٢٠٠٩.
٤- الجلبي، صبيح علي، انثروبولوجيا الحكومات المحلية، بحث منشور في مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد ٢٢، مطبعة النهار الجديدة، بغداد، ٢٠١٠.
٥- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، بغداد، كانون الاول، ٢٠٠٩.
٦- السلمي، د. علي، نظريات التنظيم، المنظمة العربية للعلوم الادارية، جامعة الدول العربية، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٩٧٠.
٧- شلاش، د. امال، التنمية البشرية المستدامة المنظور العام ومنظور الخصوصية، بحث منشور في بيت الحكمة، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بغداد، ٢٠٠٠.
٨- شوقي، د. عبد المنعم، علم الاجتماع الحضري، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٥٦.
٩- عارف، د. مجيد حميد، انثروبولوجيا التنمية الحضرية، مطابع التعليم العالي، الموصل، ١٩٩٢.
١٠- عبد اللطيف، فضل الله واخرون، التوافد الى المدينة غزو ام هجرة، من اوراق العمل والبحوث المقدمة الى المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية، مدينة الرباط، المملكة المغربية، يوتيو، ١٩٧٧، منشور في كتاب الهجرة من الريف الى المدن في الوطن العربي، المعهد العربي لانماء المدن، ١٩٨٦.
١١- عفيفي، د. احمد كمال، التنمية والتحولات العمرانية في المراكز الحضرية، مجلة دراسات اجتماعية، العدد ١٦، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
١٢- الفائدي، د. محجوب عطية، علم الاجتماع الحضري، المكتب الوطني للبحث والتطوير، ليبيا، ٢٠٠٤.
١٣- كمال، د. احمد واخرون، علم الاجتماع الحضري دراسة بنائية وظيفية للمجتمع الحضري، دار الاسيل للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.
١٤- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، المستوطنات الحضرية والفقر، نيويورك، ١٩٩٩.
١٥- المالكي، عبد علي سلمان عبد الله، السكان والتنمية في العراق دراسه للعلاقة المتبادلة بين المتغيرات الديموغرافية والتنمية، اطروحة دكتوراة غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥.
١٦- المراياتي، د. كامل جاسم، مقدمة في علم التبيؤ البشري، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٨.
١٧- مركز دراسات المستقبل، البنية الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق العشوائية، دراسة ميدانية لبعض المناطق العشوائية في محافظة اسيوط، جامعة اسيوط، ١٩٩٨.
١٨- المشهداني، د. فهيمة كريم رزيج، التصنيع والجريمة دراسة ميدانية في مدينة بغداد، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، قسم البحوث والدراسات، بغداد، ١٩٩٤.
١٩- مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية، السياسات السكانية في الوطن العربي، عمان، ١٩٩٢.
٢٠- النوري، د. قيس، الانثرويولوجيا الاقتصادية، مطبعة التعليم العالي، الموصل، (د.ت)

ثانياً- المصادر الأجنبية

1- Wirth L., "Urbanism as Away of life", American Journal of Sociology, Vol. 44. 1938.
2- Adnan Y.Mustafa, Women and DeveloPment in an Urban-context, Astudy of Women Migrants in Mosul city, (Iraq), Hull University, UK, 1990.
3- Eldridge, H.,"the Process of urbanization", Social force, 1956.
4- Edwin S. Mills, The importance of Large Urban Areas – and Goverments, Roles in Fostering them, Oxford university Press, 2000.